اجتهادات
عهد عبد الناصر

تعودت عند اقتراب ذكرى رحيل الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر أن أقرأ كتابًا عنه، أو عن تجربته. قرأت قبل أيام كتاب المستعربين الروسيين إيجور بيليايف وإفييجينى بريماكوف عن مصر فى عهد عبد الناصر فى طبعته الثانية الصادرة هذا العام عن المؤسسة المصرية-الروسية للثقافة والعلوم، بعد 45 عامًا على طبعته الأولى التى أصدرتها دار الطليعة 1975. كان الراحل الكبير عبد الرحمن الخميسى قد أشرف على تعريب هذا الكتاب، الذى كتب الصديق المهندس أحمد بهاء الدين شعبان، الأمين العام للحزب الاشتراكى حاليًا, مقدمة تحليلية رصينة له تُشوق المطلع عليها إلى قراءته. يناقش بيليايف وبريماكوف أبعاد التحول الاقتصادى الاجتماعى والسياسى فى عهد عبد الناصر اعتمادًا على منهجية اشتراكية مطابقة، أو على الأقل قريبة، من الاتجاه السائد فى كتابات الأكاديميين السوفيت. ولذلك، لا يستخدمان مفهوم التحول الاشتراكى الذى كان معتمدًا فى الخطاب الناصرى، بل ينطلقان من مفهوم رأسمالية الدولة، الذى كنت قد ألقيتُ ضوءًا بسيطًا عليه فى الاجتهاد المنشور فى 5 سبتمبر الحالى تحت عنوان: كلها رأسمالية. ولكنهما يذهبان إلى أن نمو رأسمالية الدولة فى النصف الثانى من الخمسينيات هيأ للانتقال إلى ما أُطلق عليه فى الخطاب السوفيتى الرسمى الاجراءات اللارأسمالية أو الطريق غير الرأسمالى. والمشكلة الأساسية لهذا التحليل أنه يخلط الواقع بحلم التحول إلى الاشتراكية فى وقت ما. ولذلك يبالغ من يعتمدون عليه فى تصور فرق كبير بين رأسمالية الدولة، وما يسمونه الطريق غير الرأسمالى بحيث

يبدو كأنه فرق نوعى، وليس مجرد تطور كمى لا يمكن أن يُحدث انتقالاً أو خروجًا من النمط الرأسمالى. وبموجب هذه المبالغة، يتخيلون أن الطريق غير الرأسمالى سيفضى، أو على الأقل يمكن أن يقود، إلى تحول اشتراكى فى بعض الحالات أو كثير منها. لكن واقع تجربة مصر فى عهد عبد الناصر، وتجارب مماثلة فيما كان يُطلق عليه العالم الثالث، تفيد أن المرحلة التى أُطلق عليها تطور غير رأسمالى، كانت ذروة اكتمال رأسمالية الدولة، وهيمنتها على الاقتصاد والمجتمع، وتوسع نطاق الطبقة البيروقراطية العليا التى صعدت إلى أعلى السلم الاجتماعى-الطبقى.